

العوامل المؤثرة في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي العاملة في سورية

*رفاه حسن *د.د. منى بيطار

(الإيداع: 27 شباط 2020 ، القبول: 23 حزيران 2020)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في ناتج النشاط التأميني (الفائض/العجز) لشركات التأمين التكافلي في سورية، تم الاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد المتغيرات في تحليل العوامل المؤثرة في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي السورية، وذلك من خلال البيانات الربع سنوية لهذه الشركات خلال الفترة من 2008 إلى 2017، وتم الاعتماد على ناتج النشاط التأميني كمتغير تابع، وعلى مجموعة من المتغيرات المستقلة (صافي الأقساط المكتتبه، صافي المطالبات، عمولات إعادة التأمين، إيرادات أخرى، صافي دخل الاستثمار، المصاريف الإدارية والعمومية)، وطُبقت الدراسة على شركات التأمين التكافلي في سورية (الشركة الإسلامية للتأمين، شركة العقيلة للتأمين التكافلي).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباين في قيم ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين المدروسة، بالإضافة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من دخل الاستثمار وعمولات إعادة التأمين ويمكن أن يعود ذلك إلى ضعف السياسة الاستثمارية وسياسة إعادة التأمين لدى تلك الشركات، كما لاحظت هذه الدراسة وجود أثر إيجابي للإيرادات الأخرى، ولم تجد الدراسة أثراً ذا دلالة إحصائية لكل من صافي المطالبات، صافي الأقساط المكتسبة، المصاريف الإدارية والعمومية.

الكلمات المفتاحية: ناتج النشاط التأميني، شركات التأمين التكافلي، الانحدار متعدد المتغيرات

*طالبة ماجستير قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سورية.

**أستاذ مساعد قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سورية.

Factors Affecting The Outcome of The Insurance Activity an Applied Study on Takaful Insurance Companies Operating in Syria

*Rafah Hasan

**Dr. Mona Bittar

(Received:27 February 2020,Accepted: 23 June 2020)

Abstract:

This study aimed to identify the most important factors affecting the outcome of the insurance activity (surplus / deficit), as the multivariate regression method was used to determine the factors affecting the outcome of the insurance activity of the Syrian Takaful insurance companies, through the quarterly data of the Takaful insurance companies operating in Syria during the period from 2008 to 2017, the outcome of the insurance activity was relied upon as a dependent variable, and on a set of independent variables (net written premiums, net claims, reinsurance commissions, other incomes, net investment income, administrative and general expenses), neighborhood The study sample included the Takaful insurance companies in Syria

The research reached a set of results with a variation in the values of the output of the insurance activity for the studied insurance companies. There is a negative impact of statistically significant for both investment income and reinsurance commissions This could be explained by the weak investment policy of these companies, in addition to the presence of a positive impact of other revenues, while this study concluded that there was no statistically significant effect for both net claims, net earned premiums, general and administrative expenses.

Key words: outcome of insurance activity, symbiotic insurance companies, multivariate regression

*Master student, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria

**Assistant Professor, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria

1. المقدمة:

يعتبر التأمين مكوناً أساسياً في القطاع المالي لأي اقتصاد، فبالإضافة إلى دوره في تقليل المخاطر التي يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات، فإنه يساهم في تجميع المدخرات المالية واستثمارها في المجالات الاقتصادية المختلفة، ويعتبر التأمين التكافلي البديل الإسلامي العملي ووحيد للتأمين التجاري، لذلك فإن التأمين التكافلي يخلو من أي من مبطلات العقود في الشريعة الإسلامية، الأمر الذي دعا علماء الفقه والشريعة إلى تطوير المنتجات التأمينية وابتكار منتجات تأمينية جديدة بطريقة شرعية تلي حاجة الأفراد دون اللجوء إلى التأمين التقليدي (التجاري)، حيث تعتمد هذه الشركات على التكافل فيما بين المشتركين لتوزيع الأخطار فيما بينهم، وتعويض المتضررين منهم، واستثمار اشتراكاتهم وتميزت شركات التأمين التكافلي عن شركات التأمين التجاري بفروق جوهرية، لعل من أبرزها ما يُعرف بناتج النشاط التأميني (الفائض/ العجز التأميني) الذي يتبقى في نهاية السنة المالية وتقوم شركات التأمين التكافلي بتوزيعه على المشتركين، ويعتبر هذا الناتج جزء مهم وحساس في شركات التأمين التكافلي حيث أصبح وسيلة هامة في زيادة القدرة التنافسية للشركة من خلال اختلاف وتتنوع طرق توزيعه من شركة إلى أخرى وهذا ما يؤدي إلى انجذاب المؤمن لهم إلى شركات التأمين التكافلي التي تتبع آليات توزيع ملائمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاكتتاب والتوسع في الخدمات التأمينية التكافلية وبالتالي نمو وتطور تنافسية الشركة، إذا ما هي حقيقة هذا الفائض التأميني وأهميته؟ وما هي العوامل المؤثرة فيه؟ وما أوجه التصرف فيه؟ وكيف تؤثر هذه العوامل على ناتج النشاط التأميني في شركات التأمين التكافلي السورية.

2. مشكلة البحث:

بالنظر إلى القوائم المالية لشركات التأمين التكافلية السورية نجد تبايناً كبيراً في قيمة ناتج النشاط التأميني (الفائض- العجز) المتحقق وحتى على مستوى الشركة الواحدة، مما يدل على صعوبة كبيرة في تحديد الاتجاه العام لهذا المتغير، وبناءً على ما سبق وبسبب التباين في قيم الفائض المتحقق في شركات التأمين التكافلي في السوق السورية، وصعوبة وضع تقديرات مستقبلية له، فإن هذه الدراسة تسعى لمعالجة هذه المشكلة وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الأتية:

1. ما أثر صافي الأقساط المكتسبة في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
2. ما أثر عمولات إعادة التأمين في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
3. ما أثر صافي المطالبات في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
4. ما أثر الإيرادات الأخرى في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
5. ما أثر دخل الاستثمار في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
6. ما أثر المصاريف الإدارية والعمومية في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.

3. أهداف البحث:

1. تحديد أثر صافي الأقساط المكتسبة في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
2. تحديد أثر عمولات إعادة التأمين في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
3. تحديد أثر صافي المطالبات في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
4. تحديد أثر الإيرادات الأخرى في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
5. تحديد أثر دخل الاستثمار في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.
6. تحديد أثر المصاريف الإدارية والعمومية في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي محل الدراسة.

4. أهمية البحث:

1.4. من الناحية العلمية:

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية التعرف على واقع ناتج النشاط التأميني لدى شركات التأمين التكافلي السورية ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه وطرق توزيعه، بالإضافة إلى التعرف على جودة الفائض التأميني المتحقق لدى هذه الشركات.

2.4. من الناحية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذا البحث كونه يساعد متخذي القرارات سواء من المشتركين أو إدارة الشركة في اتخاذ قرارات صحيحة حول قيم الفائض التأميني المتحقق لدى شركات التأمين التكافلية المدروسة.

3. فرضيات البحث:

بالنظر إلى مشكلة البحث وتحقيقاً لأهداف البحث يتم صياغة الفرضيات التالية التي ستخضع للتحليل وللدراسة:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاصافي الأقساط المكتسبة في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين محل الدراسة.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمولات إعادة التأمين في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين محل الدراسة.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاصافي المطالبات في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين محل الدراسة.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيرادات الأخرى في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين محل الدراسة.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدخل الاستثمار في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين محل الدراسة.
6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الإدارية والعمومية في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين محل الدراسة.

4. منهجية البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، حيث سيتم استقراء ومراجعة الدراسات والبحوث المتعلقة بالفائض التأميني وأهم العوامل المؤثرة فيه، والمنهج التحليلي حيث سيتم تحليل المتغيرات في هذه الدراسة.

1.6. متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: يمثل ناتج النشاط التأميني لدى شركات التأمين التكافلية السورية، والمعبر عنه بالقيم الواردة في القوائم المالية للشركات محل الدراسة، والذي يعبر عنه بالفائض المتراكم قبل حساب حصة المساهمين وحملة الوثائق.

المتغيرات المستقلة: تم اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي ستخضع للتحليل والاختبار، وذلك بناءً على الدراسات السابقة والتي يفترض أن لها تأثير على المتغير التابع وهي كالتالي:

المتغير	طريقة القياس	المصدر
صافي الأقساط المكتسبة	إجمالي الأقساط- حصة معيد التأمين من الأقساط	القوائم المالية للشركات محل الدراسة
عمولات إعادة التأمين	—————	القيم الواردة في القوائم المالية للشركات محل الدراسة
صافي المطالبات	إجمالي المطالبات- حصة معيد التأمين من المطالبات	القوائم المالية للشركات محل الدراسة
مصاريف إدارية وعمومية	—————	القوائم المالية للشركات محل الدراسة
دخل الاستثمار	—————	القوائم المالية للشركات محل الدراسة
إيرادات أخرى	—————	القوائم المالية للشركات محل الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة

2.6. مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة شركات التأمين العاملة في سورية، وقد اقتصر عينة الدراسة على شركات التأمين التكافلي التي تعمل في سوق التأمين السورية وهما: شركة العقيلة التكافلية للتأمين، والشركة الإسلامية للتأمين.

3.6. مصادر جمع البيانات:

1. التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات محل الدراسة خلال الفترة 2008-2017¹.

2. تم الحصول على البيانات من موقع هيئة الاشراف على التأمين، وموقع سوق دمشق للأوراق المالية.

4.6. الأسلوب الاحصائي المستخدم في التحليل:

تم الاعتماد في هذا البحث على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد المتغيرات Multiple linear regression وذلك باستخدام برنامج IBM SPSS 25 حيث يهتم هذا الأسلوب بدراسة أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Y = a + B_1x_1 + B_2x_2 + B_3x_3 + B_4x_4 + B_5x_5 + B_6x_6 + e_{it}$$

حيث:

- يمثل a ثابت المعادلة.
- $B_1 - B_6$ معاملات المتغيرات.
- Y ناتج النشاط التأميني
- X1 صافي الأقساط المكتسبة، X2 صافي المطالبات، X3 عمولات إعادة التأمين، X4 دخل الاستثمار، X5 إيرادات أخرى، X6 مصاريف إدارية وعمومية.
- 5. الدراسات السابقة:

1. دراسة (عبد الباري، أبو بكر، 2010) بعنوان:

تحديد العوامل المؤثرة على ناتج النشاط التأميني في تأمينات الحياة في ضوء تحليل التدفقات النقدية: نموذج احصائي هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على ناتج النشاط التأميني في تأمينات الحياة بشركات التأمين المباشر المصرية وذلك خلال الفترة 1998/1997 إلى 2008/2007.

واعتمد الباحثان في تحقيق هذا الهدف على أسلوب التحليل العاملي وأسلوب الانحدار المتعدد، حيث كان الباحثان بصدد متغير واحد تابع ويمثل ناتج النشاط التأميني (الفائض- العجز) في تأمينات الحياة وعدد من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في صافي الأقساط، التغير في الاحتياطي الحسابي، عمولات إعادة التأمين، صافي الدخل من الاستثمار، إيرادات أخرى، صافي التعويضات، التغير في مخصص التعويضات تحت التسوية، جملة العمولات، تكاليف الإنتاج، المصروفات الإدارية والعمومية، المخصصات الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- في ضوء الدراسة التحليلية للمتغيرات المؤثرة أتضح أن معظم شركات التأمين المباشر التي تمارس التأمين على الحياة تحقق عجز نشاط تأميني، مما يعني أن هناك قصور في السياسات الاكتتابية والاستثمارية لتلك الشركات.

¹ تم تقسيم البيانات إلى ربع سنوية باستخدام برنامج الايفيز.

- يتأثر ناتج النشاط التأميني في التأمين على الحياة طردياً بكل من (صافي الأقساط، الإيرادات الأخرى، دخل الاستثمار، التغير في مخصص التعويضات تحت التسوية)، بينما يتأثر عكسياً بكل من (صافي التعويضات، مصروفات الإدارية والعمومية، تكاليف الإنتاج، المخصصات الأخرى).

2. دراسة (محمد، السهلاوي، 2017): بعنوان استخدام أسلوب التحليل العاملي في تحديد العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بالتطبيق على شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في تحقيق الفائض التأميني وما إذا كانت هذه العوامل تختلف من حيث مدى تأثيرها على الفائض التأميني، حيث اعتمد الباحثان في تحقيق هذا الهدف على استخدام أسلوب التحليل العاملي التوكيدي، وذلك لاستخلاص أهم العوامل المؤثرة على الفائض التأميني وذلك خلال الفترة من 2009 حتى 2015 حيث تم الاعتماد على البيانات الربع سنوية المنشورة للشركات محل الدراسة ولقد اقتصرَت الدراسة على ثلاث شركات وهي (التعاونية للتأمين التعاوني، شركة ملاذ للتأمين التعاوني، الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني)، وقد اعتمد الباحثان على مجموعة من المتغيرات المستقلة (صافي الأقساط المكتتبة دخل الاستثمار، إيرادات أخرى، عمولات إعادة التأمين، صافي المطالبات، تكاليف الاكتتاب، التغير في احتياطي أنشطة التكافل، مصروفات عمومية وإدارية) بينما المتغير التابع فهو الفائض التأميني.

ولقد توصل الباحثان للعديد من النتائج أهمها:

- تأثر الفائض التأميني لشركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية طردياً (صافي الأقساط المكتسبة، دخل الاستثمار، إيرادات أخرى).

- كما أن له علاقة عكسية مع كل من المتغيرات التالية (عمولات إعادة التأمين، صافي المطالبات، تكاليف الاكتتاب، التغير في احتياطي أنشطة التكافل، مصروفات إدارية وعمومية).

3. دراسة (سليمان، 2019) بعنوان: نموذج كمي مقترح لتحليل أخطار المحفظة التأمينية بالسوق السعودي للتأمين التعاوني باستخدام الانحدار اللامعلمي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المؤشرات المالية والفنية التي تؤثر على ناتج النشاط التأميني (الفائض_ العجز) وذلك لكل شريحة من شرائح التأمين التعاوني السعودية، وذلك خلال الفترة من 2005-2013. حيث يمثل المتغير التابع صافي الربح أو الخسارة لشريحة التأمين محل الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فشملت ست متغيرات (معدل الاحتفاظ، الطاقة الاستيعابية، معدل عمولات إعادة التأمين، معدل الخسارة، كفاءة الأقساط، نسبة التغير في الاكتتاب)، وقد اعتمد الباحث في تحليل هذه العلاقة على أسلوب الانحدار اللامعلمي المتعدد، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

✚ وجود تناسب طردي بين معدلات الخسارة ومعدلات الاحتفاظ.

✚ تدني فائض النشاط التأميني مع وجود عجز في بعض الفروع.

✚ هناك أثر معنوي لكل من التغير في الاكتتاب، الطاقة الاستيعابية، معدل الاحتفاظ، معدل الخسارة في صافي فائض أو عجز النشاط التأميني.

4. دراسة (Mazviona et al,2017) بعنوان **An Analysis of Factors Affecting the Performance of Insurance Companies in Zimbabwe** تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين في زمبابوي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في زمبابوي، حيث تم الدراسة 20 شركة تأمين وذلك خلال الفترة (2010-2014)، حيث يمثل المتغير التابع العائد على الأصول، أما المتغيرات المستقلة فشملت كل من حجم الشركة، التغير في حجم الاكتتاب، نسبة المطالبات، نسبة المصاريف، معدل التضخم، السيولة، الرافعة المالية، نسبة الاحتفاظ، نسبة كفاية رأس المال، واستخدم الباحثون أسلوب التحليل العاملي التوكيدي وأسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة وبيان اتجاه هذا الأثر.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- هناك أثر سلبي ومعنوي لكل من نسبة المطالبات، نسبة المصاريف وحجم الشركة على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة.

- هناك أثر إيجابي ومعنوي لكل من السيولة والرافعة المالية على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة.

5. دراسة (Ramdhani, Sukmaningrum,2019) بعنوان **Factors that Influence Surplus Underwriting of Tabarru Funds in General Islamic Insurance companies** العوامل المؤثرة

على فائض الاكتتاب صناديق التبرع في شركات التأمين الإسلامية العامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في فائض الاكتتاب صناديق التبرع في شركات التأمين الإسلامية في اندونيسيا خلال الفترة من عام 2012 إلى 2016، حيث اعتمدت هذه الدراسة على اربع متغيرات مستقلة وهي المطالبات، صافي دخل الاستثمار، إعادة التأمين، اشتراكات المساهمين (الأقساط)، ومتغير تابع واحد وهو ناتج النشاط الاكتتاب التأميني (الفائض، العجز)، تم جمع بيانات شهرية لثماني شركات تأمين إسلامية عامة تعمل في اندونيسيا، وقد تم استخدام بيانات بانل في هذه الدراسة وتطبيق أسلوب الانحدار المتعدد الخاص ببيانات بانل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

✚ وجود أثر إيجابي لكل من دخل الاستثمار، واشتراكات المساهمين في فائض الاكتتاب.

✚ وجود أثر سلبي للمطالبات في فائض الاكتتاب.

✚ بينما بينت الدراسة عدم وجود أثر لإعادة التأمين في فائض الاكتتاب.

6. دراسة (Deyganto,Alemu,2019) بعنوان **factors affecting financial performance of insurance companies operating in Hawassa city administration, Ethiopia** العوامل المؤثرة

على الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في إدارة مدينة حواسا، أثيوبيا

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مجموعة من العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين في إدارة مدينة حواسا، شملت هذه الدراسة ست شركات تأمين عامة وذلك خلال الفترة من 2008 إلى 2018.

حيث يمثل المتغير التابع العائد على الأصول، أما المتغيرات المستقلة فشملت كل من خطر الاكتتاب، نسبة نمو الأقساط، سعر الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملاءة، معدل التضخم، إعادة التأمين، حجم الشركة. استخدم الباحثان أسلوب الانحدار المتعدد المتغيرات في تحليل المتغيرات وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن كل من خطر الاكتتاب، نمو الأقساط، نسبة الملاءة لهم تأثير كبير في أداء الشركات محل الدراسة.

- إعادة التأمين، سعر الفائدة، حجم الشركة ليس لهم تأثير كبير في أداء الشركات محل الدراسة.

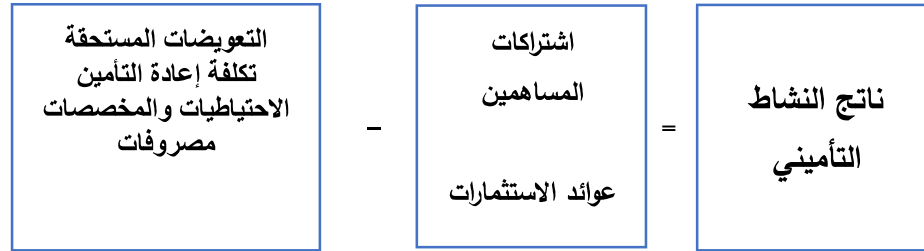
6. اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال العرض للدراسات السابقة، تلاحظ أن الدراسات اعتمدت على عوامل مختلفة فيما بينها للتأثير في ناتج النشاط التأميني، فنلاحظ أن دراسة (محمد، السهلاوي، 2017) ودراسة (عبد الباري، أبو بكر، 2010) اعتمدت على صافي الأقساط المكتسبة وصافي المطالبات والإيرادات الأخرى والمصاريف الإدارية والعمومية وعمولات إعادة التأمين كمتغيرات مستقلة والتغير في الاحتياطيات، كمتغيرات مستقلة، أما دراسة (سلمان، 2019) فاعتمدت على معدل الاحتفاظ، الطاقة الاستيعابية، معدل عمولات إعادة التأمين، معدل الخسارة، كفاءة الأقساط، نسبة التغير في الاكتتاب مستقلة، وعلى الرغم من اختلاف المتغيرات إلا أنها تشابهت فيما بينها بالتطبيق على شركات التأمين التكافلية، إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو دراسة أثر مجموعة من المتغيرات في ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي العاملة في سورية

7. الإطار النظري للدراسة:

1. طبيعة الفائض التأميني:

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الفائض التأميني فقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية¹ AAOIFI كما يلي "الفائض من إجمالي مساهمات حاملي وثائق التأمين من الأقساط المدفوعة خلال الفترة المالية، بعد خصم إجمالي التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمطالبات المتكبدة خلال الفترة، وصافي إعادة التأمين، وخصم جميع المصروفات والتغير في الاحتياطيات الفنية، (الفائض = المساهمات - المطالبات)" وفقاً لذلك فإن تحقيق فائض اكتتاب يعد مطلباً مشتركاً لكل من حملة وثائق التأمين وإدارة الشركة، حيث يمثل الفائض التأميني الجزء الزائد من اشتراكات حاملي الوثائق بعد خصم كافة المصاريف وإضافة عوائد الاستثمار المخصصة، ويسمى في المفهوم التكافلي فائض وليس ربحاً، لأنه لا يمثل حق من حقوق الشركة ولا يشكل قيمة مضافة على رأس مالها، لان الشركة تتقاضى أجر نتيجة لقاء إدارتها سواء تحقق الفائض أم لم يتحقق. (محمد، السهلاوي، 2017)، (Alhamoudi, 2012).



أنواع الفائض التأميني:

هناك نوعان من الفائض التأميني أحدهما قابل للتوزيع والآخر غير قابل للتوزيع، فالفائض التأميني الإجمالي عبارة عن الفرق بين الاشتراكات والتعويضات، مخصوماً منه كافة المصروفات الإدارية والتشغيلية والاحتياطيات الفنية، وهذا الفائض غير قابل للتوزيع ولا يحق لحملة الوثائق المطالبة به، ويرجع السبب إلى أن هذا الفائض هو غير ناتج عن الأنشطة والعمليات الاستثمارية التي قامت بها إدارة الشركة في استثمار اشتراكات حملة الوثائق، أما النوع الثاني فهو صافي الفائض التأميني ويقصد به إجمالي الفائض التأميني مضافاً إليه نصيب المشتركين من صافي عوائد الاستثمار مطروحاً منه كافة المصروفات المترتبة على تلك الاستثمارات، ويعد هذا الفائض ملكاً لحملة الوثائق.

¹ هي إحدى المنظمات الإسلامية الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991 ومقرها البحرين.

2. العوامل المؤثرة في الفائض التأميني:

يتعرض ناتج النشاط التأميني إلى مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر فيه سلباً وإيجاباً (داغي، 2011) (سفيان، 2015) (أبو سرحان، 2015):

أولاً: أقساط التأمين وعدد المستأمنين: إن الزيادة في حجم الأقساط المكتتبه لدى شركات التأمين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض التأميني، والعكس صحيح حيث أن انخفاض حجم الأقساط المكتتبه يؤدي إلى انخفاض ناتج النشاط التأميني والذي يمكن أن يؤدي إلى عجز تأميني.

ثانياً: إعادة التأمين: تؤثر سياسة إعادة التأمين التي تمارسها الشركة تأثيراً كبيراً في ناتج النشاط التأميني، ويعتمد ذلك اعتماداً مباشراً على مدى خبرة إدارة الشركة في هذا الشأن من حيث: اختيار نوع شركة إعادة التأمين، وسعر الإعادة، وآلية اتفاقيات إعادة التأمين، فإذا أحسنت إدارة الشركة الاختيار من بين شركات إعادة التأمين العالمية، وراعت في اختيارها نسبة الإعادة، وسعر الإعادة كان التأثير في الفائض التأميني إيجابياً، وعدا ذلك قد يكون التأثير سلبياً.

ثالثاً: تكوين الاحتياطيات الفنية: يؤثر تكوين الاحتياطيات الفنية تأثيراً سلبياً في ناتج النشاط التأميني في بدايات عمر الشركة خاصة في حالة ارتفاع نسبة المبالغ المحتجزة لتلك الغاية، وكلما كانت نسبة المبالغ المحتجزة لغايات تكوين الاحتياطيات قليلة كان الفائض التأميني كبيراً.

رابعاً: المصاريف الإدارية والعمومية: فإذا كان حجم هذه المصاريف كبيراً تأثر ناتج النشاط التأميني سلباً، وإذا كان حجمها قليلاً تأثر ناتج النشاط التأميني إيجاباً. ويعتمد ذلك على السياسة الإدارية التي تتبعها الإدارة العامة لكل شركة، والتي يقرها مجلس إدارتها.

خامساً: مقدار التعويضات المدفوعة للمستأمنين: كلما كانت مقدار التعويضات المدفوعة للمستأمنين قليلة كلما أدى ذلك إلى زيادة ناتج النشاط التأميني، والعكس بالعكس.

سادساً: المبالغ المالية المتوافرة من الاشتراكات المخصصة للاستثمار: كلما كانت هذه المبالغ كبيرة كان احتمال الربح كبيراً، ويترتب على ذلك زيادة في الفائض التأميني.

سابعاً: خبرة إدارة الشركة في الاستثمارات المشروعة، وحسن اختيارها لتلك المشروعات: إن حسن استثمار الشركة لأموال التأمين يجعل العائد من تلك الاستثمارات مجدياً، ويزداد تبعاً لذلك الفائض التأميني. والعكس صحيح: فإن سوء اختيار الشركة لطرق الاستثمار يؤثر سلباً في الفائض التأميني.

3. أسس توزيع الفائض التأميني:

يقوم مجلس الإدارة في الشركة بتوزيع الفائض التأميني وذلك وفقاً لرؤية هيئة الرقابة الشرعية في الشركة بما يحقق المصلحة العامة للشركة وحقوق حملة الوثائق، فقد يوزع الفائض الصافي إما مباشرة، أو عن طريق تخفيض أقساطهم للسنة التالية (أسامة، 2014)، وهناك عدة طرق ومعايير لتوزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، فيمكن أن تقوم الشركة بتوزيع الفائض التأميني على جميع المشتركين وذلك حسب نسبة اشتراكهم، حيث لا فرق بين مشترك استحق تعويض أو لم يستحق، أما الطريقة الثانية¹ فهي مضادة للطريقة الأولى حيث يتم توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات، أما الذين حصلوا على تعويضات فلا يستحقون شيئاً من الفائض التأميني، أما الطريقة الثالثة فتعد الأكثر انصافاً بين الطريقتين السابقتين حيث يتم التفرقة بين المشترك الذي حصل على تعويضات استغرقت جميع أقساطه وبين المشترك الذي حصل على تعويضات أقل من أقساطه، فالذين حصلوا على تعويضات استغرقت كافة

³ وتجدر الإشارة أن شركات التأمين التكافلي في سورية تتبع هذه الطريقة وذلك وفقاً لما جاء في تقاريرها

أقساطهم فلا يستحقون شيئاً من الفائض التأميني، أما الذين حصلوا على تعويضات أقل فيكون لهم حصة من الفائض بعد خصم الجزء من التعويض الذي حصلوا عليه. (noordin,2014)(almoudi,2012)(أسامة،2014)(قنطجحي،2008) .8. النتائج والمناقشة:

أولاً: لمحة عن شركات التأمين التكافلي في سورية:

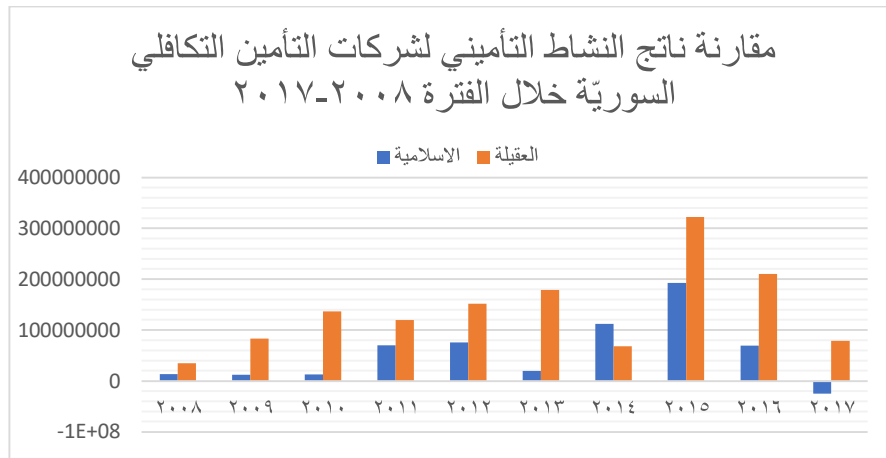
يتكون سوق التأمين في سورية من 13 شركة تأمين، واحدة عمومية، و12 شركة خاصة اثنتان منهما شركات تأمين تكافلية، وهما شركتي العقيلة للتأمين التكافلي، والشركة الإسلامية للتأمين، نوضح فيما يأتي لمحة موجزة عن كلتا الشركتين:

الجدول رقم (1): شركات التأمين التكافلي العاملة في سورية

اسم الشركة	رأس المال (مليون ل.س)	الشكل القانوني	تاريخ الترخيص	تاريخ المزاولة	نسبة الشركة إلى إجمالي السوق
شركة العقيلة للتأمين التكافلي	2000	مساهمة عامة	2006/12/28	2008/03/27	2.03%
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	1000	مساهمة خاصة	2007/12/27	2008/10/08	1.40%

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الاشراف على التأمين لعام 2017

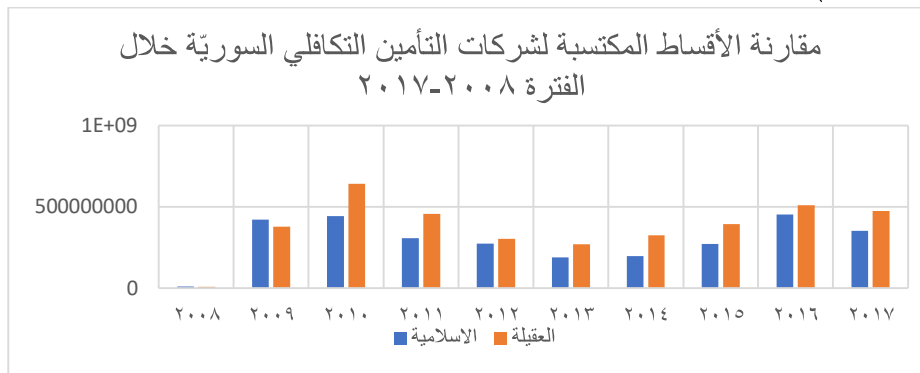
بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ تقارب عدد سنوات العمل لكلا الشركتين، حيث تجدر الإشارة إلى أن السوق السورية للتأمين عانت من احتكار من قبل المؤسسة العامة للتأمين، وفي عام 2004 أصدر المرسوم التشريعي رقم/68 الذي أحدث بموجبه هيئة الإشراف على التأمين، حيث جاء المرسوم كمرحلة أساسية لتحضير وبناء السوق الوطنية للتأمين ووضع القواعد التنظيمية له، وتمثلت بتحرير قطاع التأمين السوري عندما صدر المرسوم التشريعي /43/ لعام 2005، القاضي بتنظيم سوق التأمين في الجمهورية العربية السورية، حيث سمح هذا المرسوم لشركات تأمين وإعادة تأمين مساهمة خاصة للعمل في الجمهورية العربية السورية، وتم الترخيص لشركتي تأمين تكافلي تعمل في الجمهورية العربية السورية وتصدر منتجات تأمينية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ولكنها مازالت تحتل نسب ضئيلة بالنسبة إلى إجمالي السوق حالها حال الشركات الخاصة الأخرى الموجودة في السوق السورية، ويوضح الشكل الآتي ناتج النشاط التأميني لكلا الشركتين وتطور حجمه خلال الفترة من 2008-2017:



الشكل رقم (1): مقارنة ناتج النشاط التأميني لشركات التأمين التكافلي السورية.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقارير السنوية لشركات التأمين التكافلي من عام 2008 إلى 2017

يبين لنا الشكل الأتي تباين واضح لحجم ناتج النشاط التأميني لكل من الشركة الإسلامية-العقيلة للتأمين، حيث بدأت قيم ناتج النشاط التأميني بالارتفاع من عام 2008-2013 وذلك بسبب ازدياد عدد المشتركين وحاملي الوثائق وزيادة الطلب على التأمين خاصة أن هذه الشركات تقوم بإنتاج منتجات تأمينية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والذي يؤدي بدوره إلى جذب عدد كبير من العملاء، وبعد ذلك انخفض حجم ناتج النشاط التأميني في عام 2014، ليعاود الارتفاع ويحقق أكبر قيمة له لكنتا الشركتين في عام 2015 ويمكن أن يعود ذلك إلى اكتساب خبرة في إدارة الأنشطة التأمينية لدى شركات التأمين التكافلي السورية وحسن إدارة لكل من السياسة الاكتتابية والاستثمارية، ولكن لم يلبث إلى أن انخفض في عام 2016 و2017 ويمكن أن يعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، ونخص بالذكر التضخم الذي أدى إلى تأثر استثمارات تلك الشركات وخاصة استثمارها في الودائع لدى المصارف الذي أدى بدوره إلى انخفاض قيمة هذه الأموال المستثمرة، أما فيما يخص حجم الأقساط المكتسبة فيوضح لنا الشكل رقم (2) قيم الأقساط المكتسبة لشركتي الإسلامية والعقيلة للتأمين التكافلي حيث نلاحظ ارتفاع في قيم الأقساط المتحققة حتى عام 2010، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض ويمكن أن يعود ذلك إلى الأزمة السورية التي حالات دون ابرام عقود تأمينية جديدة، لتعود بالارتفاع حتى عام 2016 وذلك قد يعود إلى قدرة شركات التأمين التكافلي السورية من استقطاب عملاء جدد واكتسابها خبرة في إدارة السياسة الاكتتابية، ونلاحظ تفوق الشركة العقيلة التكافلية للتأمين على الشركة الإسلامية في حجم الأقساط المكتسبة خلال فترة الدراسة(2008-2017).



الشكل رقم (2): مقارنة الأقساط المكتسبة لشركات التأمين التكافلي السورية:

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقارير السنوية لشركات التأمين التكافلي من عام 2008 إلى 2017

ويظهر الشكل رقم (3) تطور صافي المطالبات لشركات التأمين التكافلي العاملة في سورية، فنلاحظ ارتفاع صافي المطالبات في شركة العقيلة للتأمين التكافلي مقارنة مع الشركة الإسلامية للتأمين ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الوثائق التأمينية التي تصدرها شركة العقيلة للتأمين التكافلي، حيث ارتفاع عدد الوثائق أي ارتفاع عدد المشتركين في الشركة مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الأشخاص المعرضين للخطر وهذا ما يبرر ارتفاع صافي المطالبات في شركة العقيلة.



الشكل رقم (3): مقارنة صافي المطالبات لشركات التأمين التكافلي السورية:

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقارير السنوية لشركات التأمين التكافلي من عام 2008 إلى 2017

بالعموم لا يزال قطاع التأمين بشكل عام وشركات التأمين التكافلي السورية بشكل خاص يعاني من العديد من المعوقات لعل أهمها ضعف الوعي التأميني، هيمنة المؤسسة العامة للتأمين على السوق التأمينية، ناهيك عن الأزمة السورية التي تعاني منها البلاد سواء كانت أمور تتعلق بالاستقرار أم الظروف الاقتصادية.

وبعد تحليل واقع شركات التأمين التكافلي السورية، لا بد لنا قبل البدء بالدراسة القياسية لقياس أثر المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج على ناتج النشاط التأميني سيتم بدايةً التأكد من صلاحية البيانات للاختبار.

ثانياً: التأكد من صلاحية البيانات للقياس:

قبل البدء بالقياس يجب التأكد من صلاحية البيانات لإجراء الانحدار الخطي المتعدد، حيث من فروض هذا النموذج أن تكون المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة لعدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة (الرشيد، 2010)، ولاختبار هذا الفروض تم الاستعانة بكل من اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات (Jarque- Bera test)، اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity)، حيث يوضح الجدول رقم (2) اختبارات التوزيع الطبيعي والتداخل الخطي للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة.

الجدول رقم (2): اختبارات التوزيع الطبيعي والتداخل الخطي.

اختبار التداخل الخطي (معامل تضخم البيانات)		اختبار التوزيع الطبيعي		المتغير
Multicollinearity variance inflation factor		Jarque- Bera test		
VIF	Tolerance	prob	J. B	
		0.557911	1.167112	الفائض/العجز التأميني
1.410	0.709	0.402773	1.818766	صافي الأقساط المكتتبة
1.742	0.574	0.075451	5.168538	عمولات إعادة التأمين
1.654	0.605	0.052318	5.900820	صافي المطالبات
2.287	0.437	0.068542	5.360624	الإيرادات الأخرى
1.981	0.505	0.056991	5.729734	دخل الاستثمار
1.525	0.656	0.126777	4.130656	المصاريف الإدارية والعمومية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج e-views

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

أولاً: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي: يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام اختبار Jarque-Bera test. وتم اقتراح اختبار Jarqua-Bera في الأصل من قبل بومان وشنتون (1975)، (Das,Imon,2016)، حيث تدل القيمة الكبيرة ل $J-B$ إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي، وفي حال كانت احتمالية JB أكبر من 0.05 نقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي. (Das,Imon,2016) وبالنظر إلى قيمة (P- Value) للمتغيرات في الجدول السابق نلاحظ أن قيمتها أكبر من 0.05 مما يعني أن جميع المتغيرات تتبع للتوزيع الطبيعي.

ثانياً: نتائج اختبار التداخل الخطي: يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (السواعي، 2018). حيث تم حساب معامل tolerance لكل من المتغيرات المستقلة للحصول على معامل تضمم البيانات (variance inflation factor) VIF، ويجب أن تكون قيمة المعامل أقل من 5، وبالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المعاملات لجميع المتغيرات أقل من 5 مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

ونستعرض فيما يأتي الإحصاءات الوصفية للمتغيرات:

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	العدد	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط
ناتج النشاط التأميني	80	78693699-	322775824	99136159.90
صافي الأقساط المكتسبة	80	17043893	642963264	36075500.65
عمولات إعادة التأمين	80	1498397	9832851	4906101.90
صافي المطالبات	80	98067475-	-12245654	61472256.0-
الإيرادات الأخرى	80	583191	903556	748327.75
الاستثمارات	80	1698077	7635928	4504499.05
المصاريف الإدارية والعمومية	80	2959397-	-1046634	-1802102.15

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج spss

يبين الجدول الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة لدراسة العلاقة بين كل من (صافي الأقساط، عمولات إعادة التأمين، صافي المطالبات، الإيرادات، الاستثمار، المصاريف الإدارية والعمومية) بوصفها متغيرات مستقلة، وناتج النشاط التأميني بوصفه متغير تابع، وعلى وفق بيانات الجدول فقد بلغ متوسط الأقساط المكتسبة لشركات التأمين التكافلي 36075500.65، أما فيما يخص عمولات إعادة التأمين فقد تراوحت ما بين أدنى وأعلى قيمة (1498397 و 9832851) وعلى صعيد صافي المطالبات فقد بلغ متوسط صافي المطالبات لشركات التأمين التكافلي في سورية (-61472256.0)، وعلى العموم تعتبر هذه الأرقام ضئيلة جداً مقارنة مع شركات التأمين التكافلي في الدول المجاورة.

ولاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): نتائج الانحدار المتعدد

b Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square		
				F Change	Sig. F Change
1	.698 ^a	.487	.445	11.407	.000
Predictors: (Constant), a. المصاريف، الإيرادات، الأقساط، عمولات، المطالبات، الاستثمار					
المصدر: مخرجات برنامج spss					

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مجموع ما تفسره المتغيرات المستقلة المختارة من تغيرات حجم ناتج النشاط التأميني (عجز، فائض) 48%، عند مستوى دلالة 0.000 والذي يدل على مناسبة النموذج للبيانات، كما يبين الجدول الآتي نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد والعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (5): معاملات المتغيرات

a Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig. ¹
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-31.96	95707518.728		-3.340	.001
	الاقساط	-.735	.773	-.095	-.952	.345
	عمولات	-9.760	3.901	-.279	-2.502	** .015
	المطالبات	-.071	.376	-.021	-.190	.850
	الإيرادات	72.596	122.172	.758	5.938	* .000
	الاستثمار	-10.991	5.506	-.237	-1.996	***.050
	المصاريف	1.423	19.223	.008	.074	.941

a. Dependent Variable: الفائض

المصدر: مخرجات برنامج spss

وتبين نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ناتج النشاط التأميني وكل من دخل الاستثمار وعمولات إعادة التأمين، ويمكن أن يعود ذلك إلى ضعف في سياسة إعادة التأمين لدى شركات التأمين التكافلي السورية، حيث تشكل عمولات إعادة التأمين عبء كبير على شركة التأمين والذي تبين في النتائج الإحصائية، أما فيما يخص الاستثمار فيمكن أن نقول بأن شركات التأمين التكافلي تضع جل استثماراتها في الودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية السورية وهذا ما تؤكد تقارير تلك الشركات، وهذا يعني ضعف في سياسة الاستثمار لدى شركات التأمين التكافلي السوريّة وبالتالي نتج هذا التأثير السلبي الذي أثبتته النتائج الإحصائية، وفيما يخص الإيرادات الأخرى التي تحققها شركات التأمين السوريّة من أعمال أخرى فنلاحظ تأثيرها الإيجابي والمعنوي في ناتج النشاط التأميني، أي أن زيادة هذه الأعمال قد يؤدي بدوره إلى زيادة الفائض التأميني الذي يعود بالنفع على كل من حملة الوثائق والمساهمين، بينما لم تظهر الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ناتج النشاط التأميني وكل من (صافي الأقساط المكتسبة، صافي المطالبات، المصاريف الإدارية والعمومية)، وهذا يتعارض مع الدراسات السابقة كدراسة (أحمد، السهلاوي، 2017) التي وجدت علاقة طردية بين صافي الأقساط وناتج النشاط التأميني، ويمكن أن يعود ذلك إلى حداثة السوق التأمينية في سورية، وضعف الوعي التأميني بين الأفراد في المجتمع بالإضافة إلى تدني المستوى المعيشي في البلد، ناهيك عن الأزمة السورية التي ساهمت بشكل كبير إلى تدني النشاط التأميني.

ويمكن تمثيل النموذج بالمعادلة الآتية:

$$Y = -31.96 - .735x_1 - 9.76x_2 - .071x_3 + 72.596x_4 - 10.9x_5 + 1.423x_6 + e_{it}$$

¹ حيث تمثل *، **، ***، مستويات الدلالة الإحصائية (0.10، 0.05، 0.01)

9. النتائج والتوصيات:

✓ النتائج:

1. نلاحظ تباين كبير في قيم ناتج النشاط التأميني المتحقق لدى شركات التأمين التكافلي في سورية، مما يمنحنا من تحديد الاتجاه العام لهذا المتغير في المستقبل ويمكن أن يعود ذلك إلى حداثة هذه الشركات في السوق السورية بالإضافة إلى قصور هذه الشركات في بث الوعي التأميني لدى الأفراد وأهمية التأمين التكافلي والذي بدوره يؤدي إلى ضعف أداء هذه الشركات، ناهيك عن ضعف كل من السياسة الاكتتابية لتلك الشركات وهذا ما فسرتة النتائج الإحصائية التي خلصت لعدم وجود أثر لصادفي الأقساط المكتتبة في ناتج النشاط التأميني.
2. نلاحظ ارتفاع أقساط شركات التأمين التكافلي من 2008 حتى 2010، ويمكن أن يعود ذلك إلى رغبة بعض المؤمنين في التعاقد مع شركات تأمين تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وفي عام 2011 انخفض حجم الأقساط المكتسبة لشركات التأمين التكافلي السورية ويمكن أن يرجع ذلك إلى قلة الوعي التأميني لدى العملاء في التأمين الإسلامي في سورية، بالإضافة إلى التقصير بالتعريف بالتأمين التكافلي وأهميته ومنافعه وضروريته، بالإضافة إلى الأزمة السورية التي حالت دون دخول شركات تأمين تكافلية جديدة إلى السوق التأمينية.
3. تفوق شركة العقيلة للتأمين التكافلي على الشركة الإسلامية من حيث حجم الأقساط المكتسبة وأيضاً صافي المطالبات المدفوعة، وقد يعود ذلك إلى اتباع شركة العقيلة للتأمين التكافلي سياسة اكتتابيه وتسويقية ناجحة جعلها تستقطب مشتركين جدد ومنه إلى زيادة حجم الأقساط.
4. عدم الإعلان عن توزيع الفائض التأميني السنوي لدى شركات التأمين التكافلي في سورية، وذلك لعدم قدرتها على توزيع الفائض ولحدثة وجودها في سوق التأمين السورية.
5. إعلان الشركة الإسلامية للتأمين عن توزيع الفائض المتكون لديها على المشتركين في عام 2016، وإعلان الشركة العقيلة للتأمين التكافلي عن توزيع الفائض المتكون لديها على المشتركين في عام 2015، ويمكن أن يعود ذلك إلى ازدياد حجم الفائض التأميني وازدياد حجم أرباحها.
6. بينت نتائج التحليل الاحصائي أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي Jargue-Bera Test، حيث أن قيمة p -value أكبر من 5%، كما بينت نتائج اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات حيث أن معامل VIF لم يتجاوز 5 مما يدل على قوة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع.
7. بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين عمولات إعادة التأمين وناتج النشاط التأميني، وقد يعود ذلك إلى ضعف خبرة الإدارة في شركات التأمين التكافلي السورية، حيث تشكل عمولات إعادة التأمين عبء كبير على شركات التأمين التكافلي السورية.
8. وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين دخل الاستثمار وناتج النشاط التأميني، ويمكن أن يعود ذلك إلى ضعف في سياسة الاستثمار المتبعة لدى شركات التأمين المدروسة، حيث بالنظر إلى تقارير تلك الشركات نلاحظ تركيز جلاً استثماراتها في الودائع الاستثمارية، مع أنه لا يوجد أي قانون يلزمها باستثمار أغلب أموالها في ودائع استثمارية.
9. وبينت النتائج أن هناك علاقة طردية قوية بين الإيرادات الأخرى وناتج النشاط التأميني، أي أن زيادة هذه الأعمال قد يؤدي بدوره إلى زيادة الفائض التأميني الذي يعود بالنفع على كل من حملة الوثائق والمساهمين
10. بينما لم تتوصل الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (صادفي الأقساط المكتتبة، صافي المطالبات، المصاريف الإدارية والعمومية).

التوصيات:

1. العمل على تحسين سياسة إعادة التأمين لدى شركات التأمين التكافلية السورية، من حيث اختيار نوع شركة إعادة التأمين وسعر الإعادة وأليات اتفاقيات إعادة التأمين، فإذا أحسنت إدارة هذه الشركات من اختيار شركة إعادة التأمين قد يكون التأثير في ناتج النشاط التأميني إيجابياً.
2. العمل على تحسين السياسة الاستثمارية لشركات التأمين التكافلي السوريّة، والبحث عن فرص استثمارية تكون متماشية مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتدر عوائد جيدة على تلك الشركات، وعدم حصر الاستثمارات في الودائع الاستثمارية فقط، وذلك لتساعدها على تحقيق قانض تأميني قادرة على توزيعه على المشتركين.
3. تعزيز الأعمال التي تدر عوائد أخرى لشركات التأمين التكافلي العاملة في سورية، وذلك لما لها أثر إيجابي على ناتج النشاط التأميني.
4. وأخيراً، نوصي الباحثين بالاهتمام بموضوع الفائض التأميني لشركات التأمين التكافلي وإعداد بحوث جديدة لدراسة عوامل أخرى مؤثرة في ناتج النشاط التأميني لم يم تناولها في هذا البحث لعدم توافر البيانات.

12.المراجع المستخدمة:

1. أبو سرحان، أحمد (2016) الفائض التأميني في التأمين الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد12، العدد 3.
 2. أسامة، عامر (2014) أثر أليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، رسالة ماجستير منشورة في جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
 3. الرشيد، طارق (2010) أساسيات الاقتصاد القياسي، جامعة السودان المفتوحة.
 4. سفيان، نبيوع (2015) استثمار الفوائض المالية لشركات التأمين في بورصة الجزائر دراسة حالة شركة أليانس للتأمين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
 5. سليمان، ياسر محمد (2019) نموذج كمي مقترح لتحليل أخطار المحفظة التأمينية بالسوق السعودي للتأمين التعاوني باستخدام الانحدار اللامعلمي، المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، عدد2.
 6. سلمان، ثائر داود (2012) التحليل العاملي - مفهومه- طرق تحليله-محكات عدد العوامل، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد.
 7. عبد الباري، أبو بكر (2010) تحديد العوامل المؤثرة على ناتج النشاط التأميني في تأمينات الحياة في ضوء تحليل التدفقات النقدية: نموذج احصائي.
 8. قنطججي، سامر (2008) التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسناته، حلب، سورية.
 9. محمد، أحمد، السهلاوي، خالد (2017) استخدام أسلوب التحليل العاملي في تحديد العوامل المؤثرة على الفائض التأميني بالتطبيق على شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، عدد 2
1. Alhnamodi, Yousef(2012) Islamic insurance takaful and it application in Saudi Arabia, doctoral thesis, Brunel university.
 2. Alnemer, Hashem (2015) An empirical study of takaful participant's perception of the distribution of the underwriting surplus and its impact on participant's behavior, Department of finance and insurance, College of Business, University of Jeddah, Jeddah, Saudi Arabia, vol 3, issue4.

3. Baglin, James(2014) Improving Your Exploratory Factor Analysis for Ordinal Data: A Demonstration Using FACTOR “. RMIT University, Melbourne, Australia.
4. . Noordin, kamarzuman (2014) The Management of Underwriting Surplus by Takaful Operators in Malaysia, Department of Shariah and Management Academy of Islamic Studies, University of Malaya.
5. Mohammad Firdaus Ramdhani P and Puji Sucia Sukmaningrum, (2019),“Factors that Influence Surplus Underwriting of Tabarru Funds in General Islamic Insurance Companies” in The 2nd International Conference on Islamic Economics, Business.
6. Soualhi, Younes (2016) Surplus Distribution in Current Takāful Operations A Critical Sharī‘ah Perspective, arab law quarterly 30

المواقع الإلكترونية:

[/http://www.sisc.sy](http://www.sisc.sy) موقع هيئة الإشراف على التأمين

[/ http://www.dse.gov.sy](http://www.dse.gov.sy) موقع سوق دمشق للأوراق المالية

[/http://www.siic-insurance.com](http://www.siic-insurance.com) الموقع الرسمي للشركة الإسلامية للتأمين

[/http://www.atisyria.com](http://www.atisyria.com) الموقع الرسمي لشركة العقيلة للتأمين التكافلي